خارج الفقه

۱۲-۱۰-۱۴۰۱فقه اکبر ۲

۴۶

(مکتب و نظام قضایی اسلام)

دراسات الاستاذ:

مهدي الهادوي الطهراني

اهداف مکتب قضایی اسلام

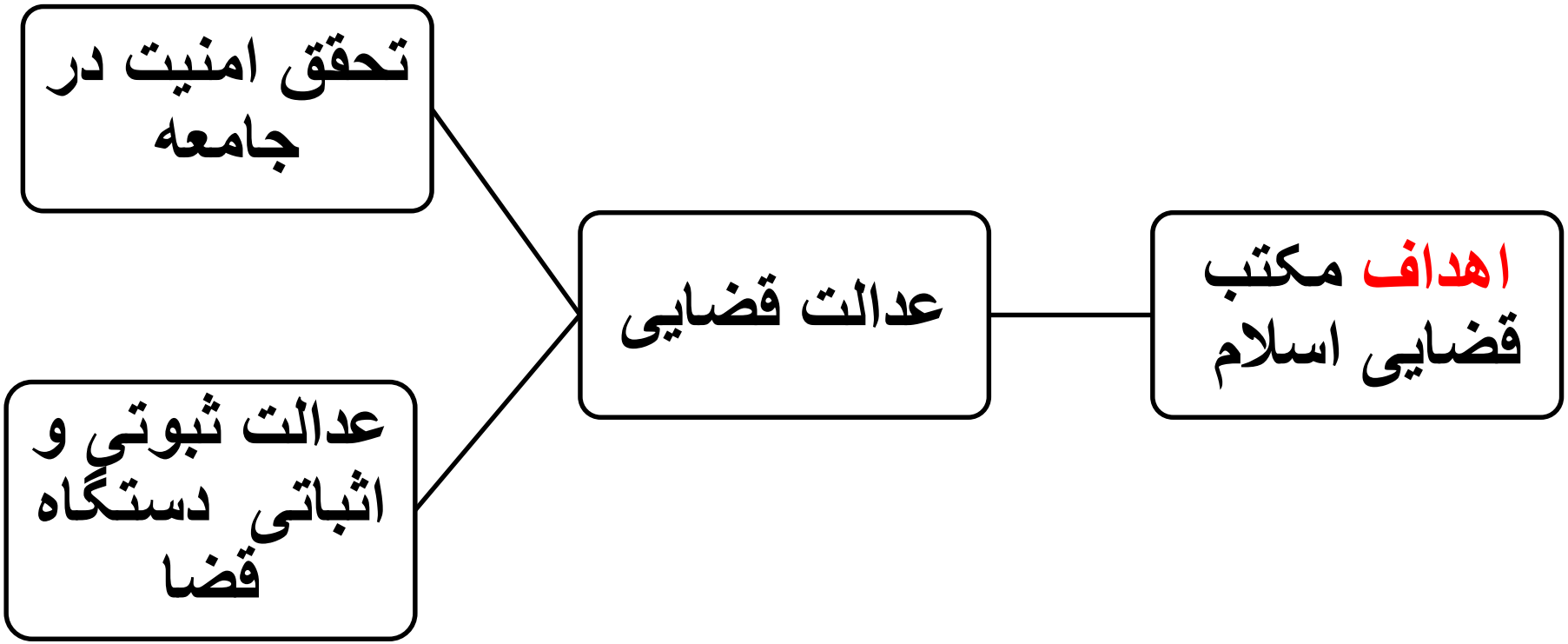

اهداف مکتب قضایی اسلام

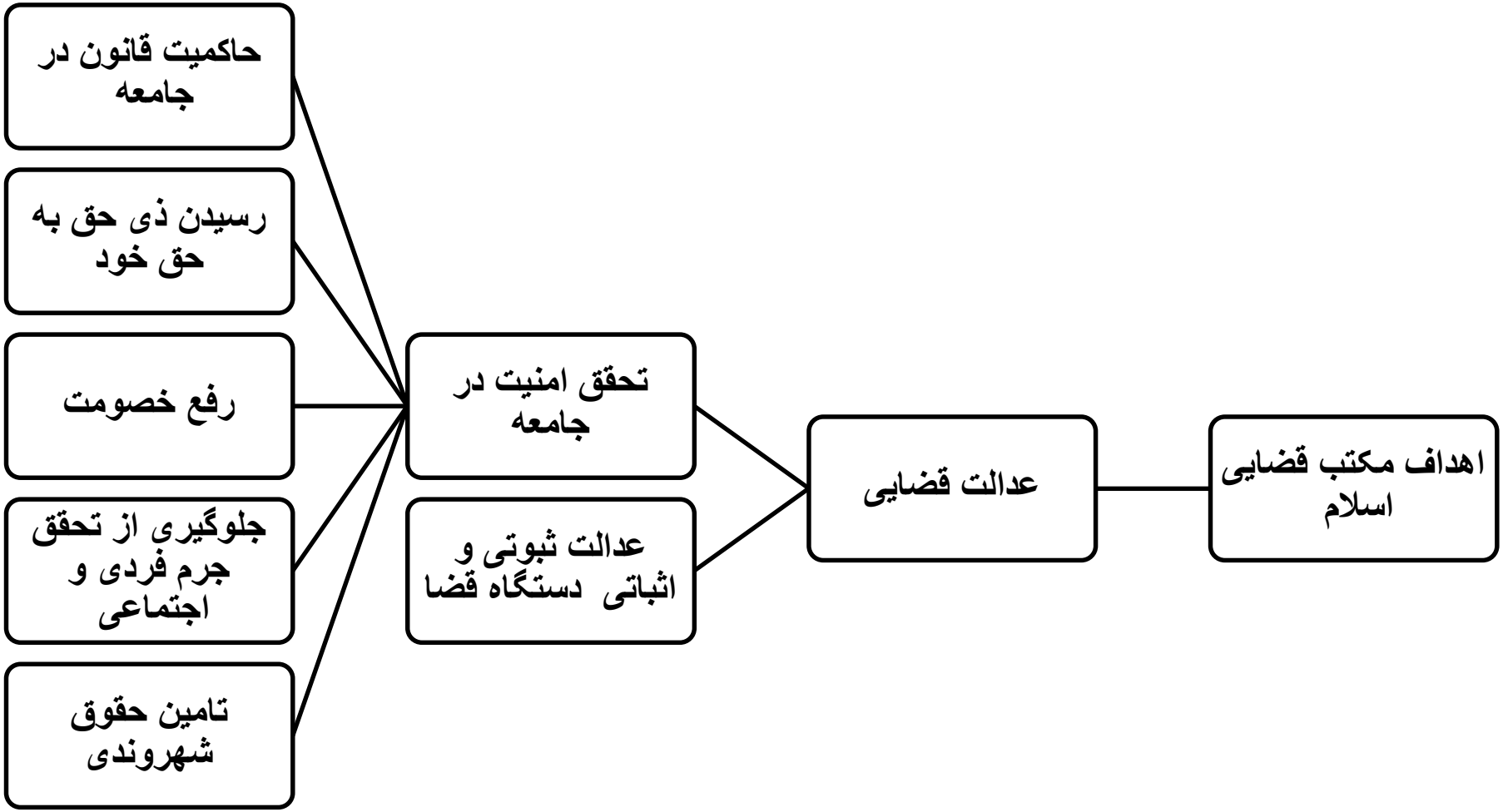

اهداف مکتب قضایی اسلام

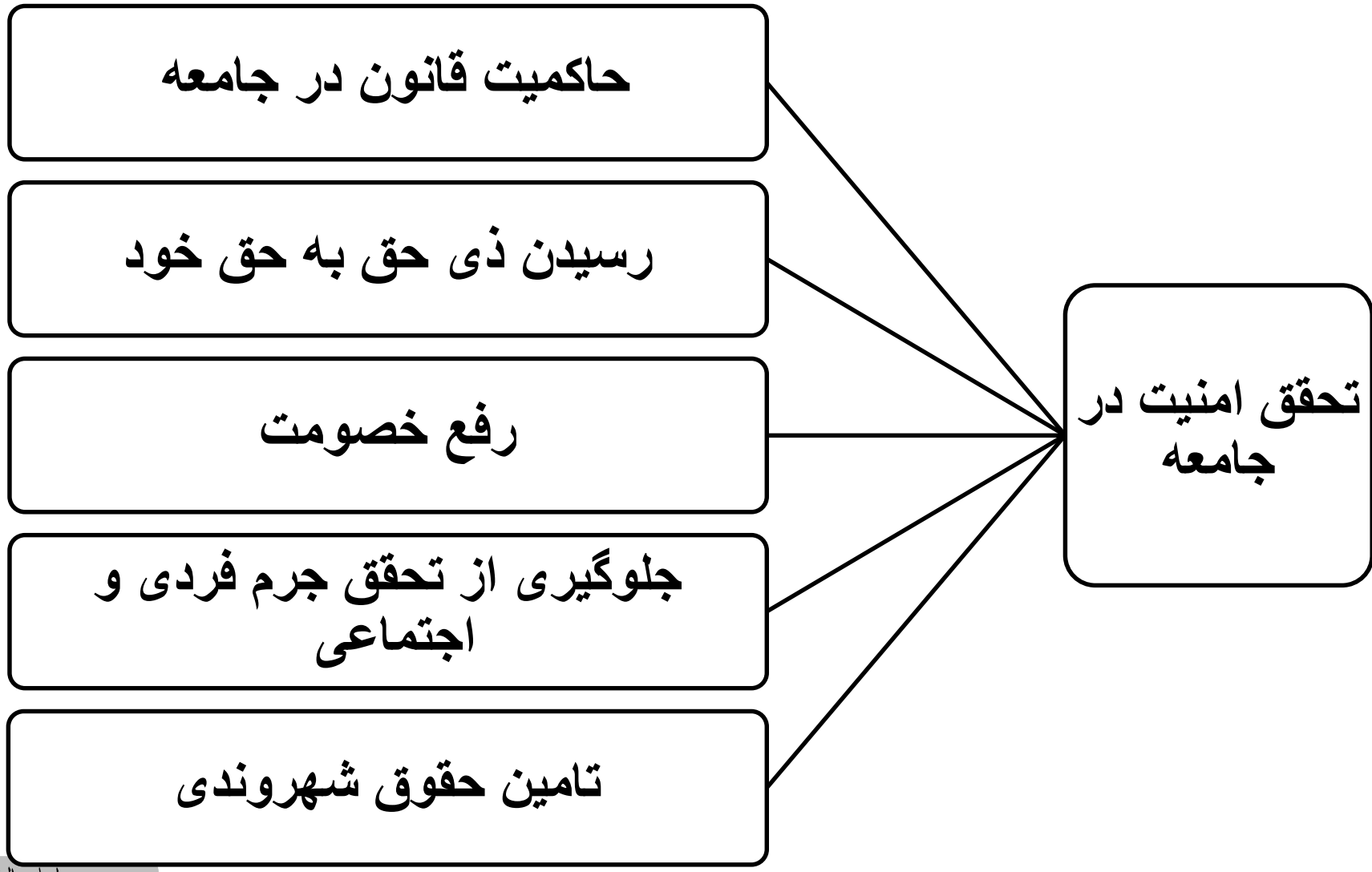

اهداف مکتب قضایی اسلام

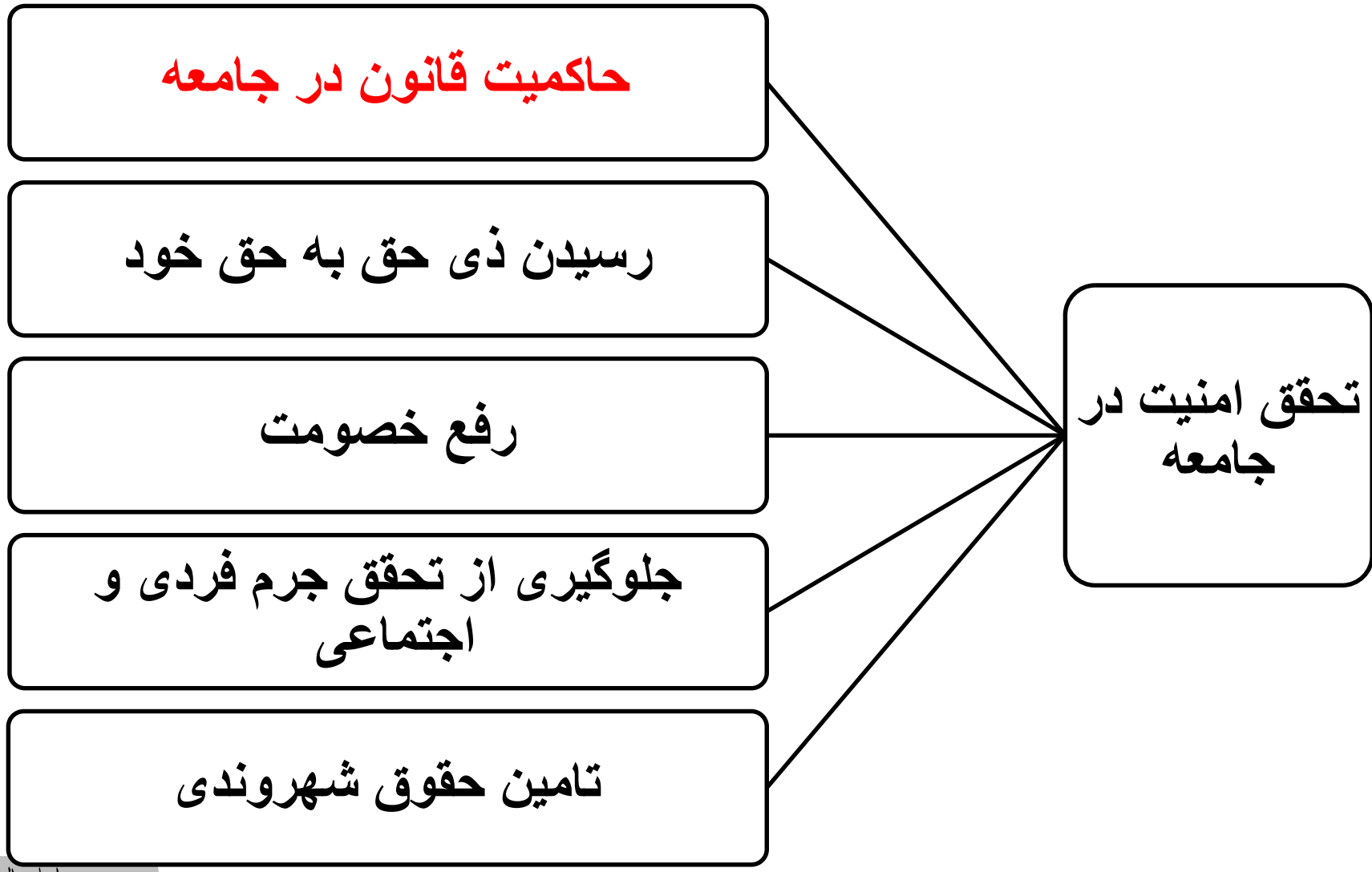

اهداف مکتب قضایی اسلام

The Rule of Law

حاکمیت قانون در جامعه

اهداف مکتب قضایی اسلام

حاکمیت قانون در جامعه

چه قانونی؟

اهداف مکتب قضایی اسلام

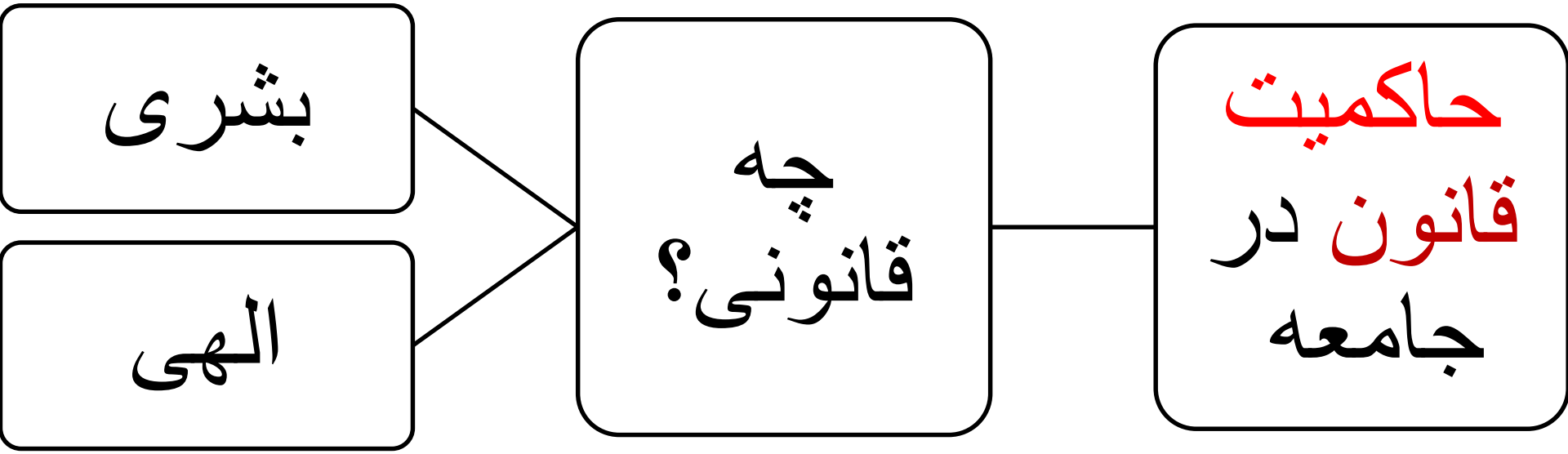

اهداف مکتب قضایی اسلام

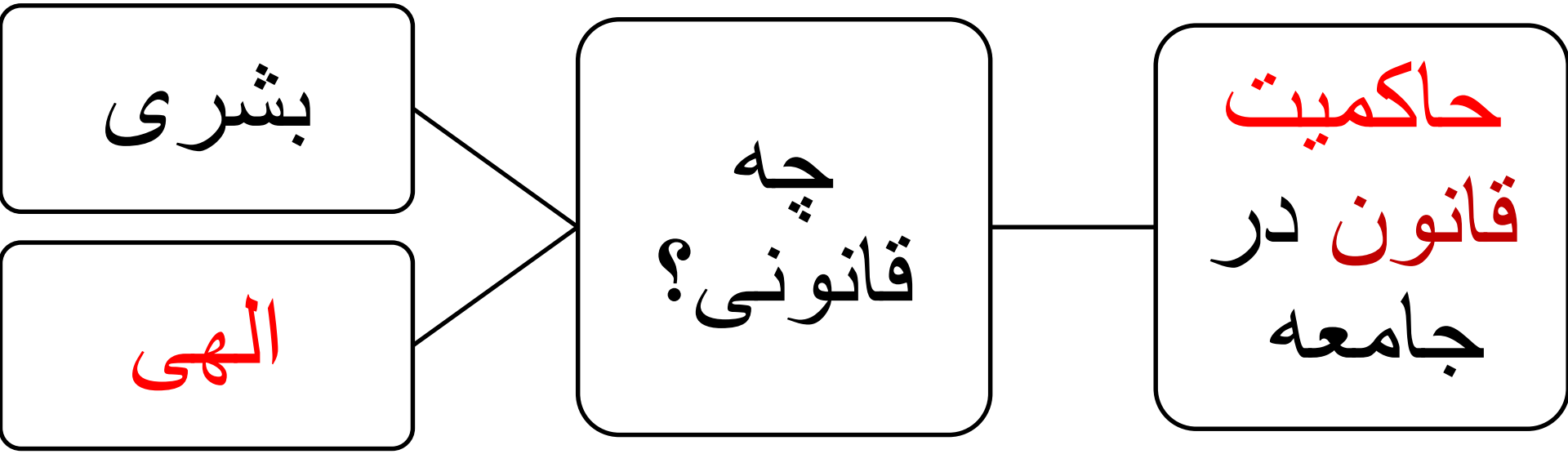

إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ

الأنعام : ٥٧ قُلْ إِنِّي عَلى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَ كَذَّبْتُمْ بِهِ ما عِنْدي ما تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ يَقُصُّ الْحَقَّ وَ هُوَ خَيْرُ الْفاصِلينَ

يوسف : ٤٠ ما تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلاَّ أَسْماءً سَمَّيْتُمُوها أَنْتُمْ وَ آباؤُكُمْ ما أَنْزَلَ اللَّهُ بِها مِنْ سُلْطانٍ إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ ذلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَ لكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ

يوسف : ٦٧ وَ قالَ يا بَنِيَّ لا تَدْخُلُوا مِنْ بابٍ واحِدٍ وَ ادْخُلُوا مِنْ أَبْوابٍ مُتَفَرِّقَةٍ وَ ما أُغْني عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَ عَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ

إِنَّما وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ وَ الَّذِينَ آمَنُوا...

إِنَّما وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ وَ الَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَ يُؤْتُونَ الزَّكاةَ وَ هُمْ راكِعُونَ

المائدة (٥): ٥٥.

وَ مَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ وَ الَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغالِبُونَ

وَ مَنْ يَتَوَلَّ **اللَّهَ** وَ **رَسُولَهُ** وَ **الَّذِينَ آمَنُوا** فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغالِبُونَ

المائدة (٥): ٥٦

أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ

أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ

النساء (۴): ۵۹

أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ

يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَ الرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ ذلِكَ خَيْرٌ وَ أَحْسَنُ تَأْوِيلاً

النساء (۴): ۵۹

نظر نهایی در مورد آیه أطیعوا

۱. اولی الأمر ظاهراً به معنای صاحب دستور است.
۲. در متن یک قانون تناقض نیست به ویژه قانون الهی، پس اولی الأمری از نظر قانون اسلامی اطاعتش واجب است که دارای شرایط قانونی این مقام باشد و به روشی که در این قانون مقرر شده است به قدرت رسیده باشد.
۳. ما در بحث ولایت فقیه توضیح داده ایم که ولایت اولاً از آن معصومین علیهم السلام و در عصر غیبت ازآن فقیه عادل با کفایت است.

إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ

- و لا يخفى أن مساق كلمات الأعاظم و الأعلام فى تأليفاتهم كان إلى تعيّن النصب، و كون الطريق منحصرا فيه. و لم يكونوا يلتفتون الى انتخاب الأمة. فعندهم الفقهاء منصوبون من قبل الأئمة المعصومين «ع» بالنصب العام و يستدلّون على ذلک بمقبولة عمر بن حنظلة و الروايات الكثيرة الواردة فى شأن العلماء و الفقهاء و الرواة.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية؛ ج١، ص: ٤٠٨

إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ

- كما أن الأئمة الاثنى عشر «ع» منصوبون من قبل اللّه- تعالى-، أو من قبل الرسول الأكرم. و رسول اللّه «ص» كان منصوبا من قبل اللّه- تعالى-. فإلى اللّه تنتهى جميع الولايات، و لا اعتبار لولاية لا تنتهى إليه. قال اللّه- تعالى-: «إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلّه.»* «۱»

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية؛ ج۱، ص: ۴۰۸

إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّه

- و قد يقرّب ذلک بأن الوجدان لا يلزم أحدا بإطاعة غيره إلا بإطاعة مالک الملوک أو من يكون منصوبا من قبله و لو بالواسطة. و الحكومة الحقة الصالحة هى التى لها جذور فى وجدان الناس و فطرتهم.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية؛ ج۱، ص: ۴۰۸

إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ

- إن البحث فى النصب العام إثباتا يتوقف على صحته فى مقام الثبوت. و لكن قد يخدش فى صحته ثبوتا بتقريب أنه لو وجد فى عصر واحد فقهاء كثيرون واجدين للشرائط فالمحتملات فيه خمسة:

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية؛ ج١، ص: ٤٠٩

إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّه

المنصوب
بالنصب العام

- **جميع** الفقهاء الواجدين للشرائط بنحو العموم الاستغراقي
- **واحد** من الفقهاء الواجدين للشرائط فقط
- **الجميع** و لكن يتقيد إعمال الولاية لكل واحد منهم بالاتفاق مع الآخرين
- **المجموع** من حيث المجموع، فيكون المجموع بمنزلة إمام واحد

دراسات فی ولایة الفقیه و فقه الدولة الإسلامیة؛ ج۱، ص: ۴۰۹

إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ

المنصوب بالنصب العام

- **جميع** الفقهاء الواجدين للشرائط بنحو العموم الاستغراقي
- **واحد** من الفقهاء الواجدين للشرائط فقط
- **الجميع** و لكن يتقيد إعمال الولاية لكل واحد منهم بالاتفاق مع الآخرين

دراسات فی ولایة الفقیه و فقه الدولة الإسلامیة؛ ج۱، ص: ۴۰۹

إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ

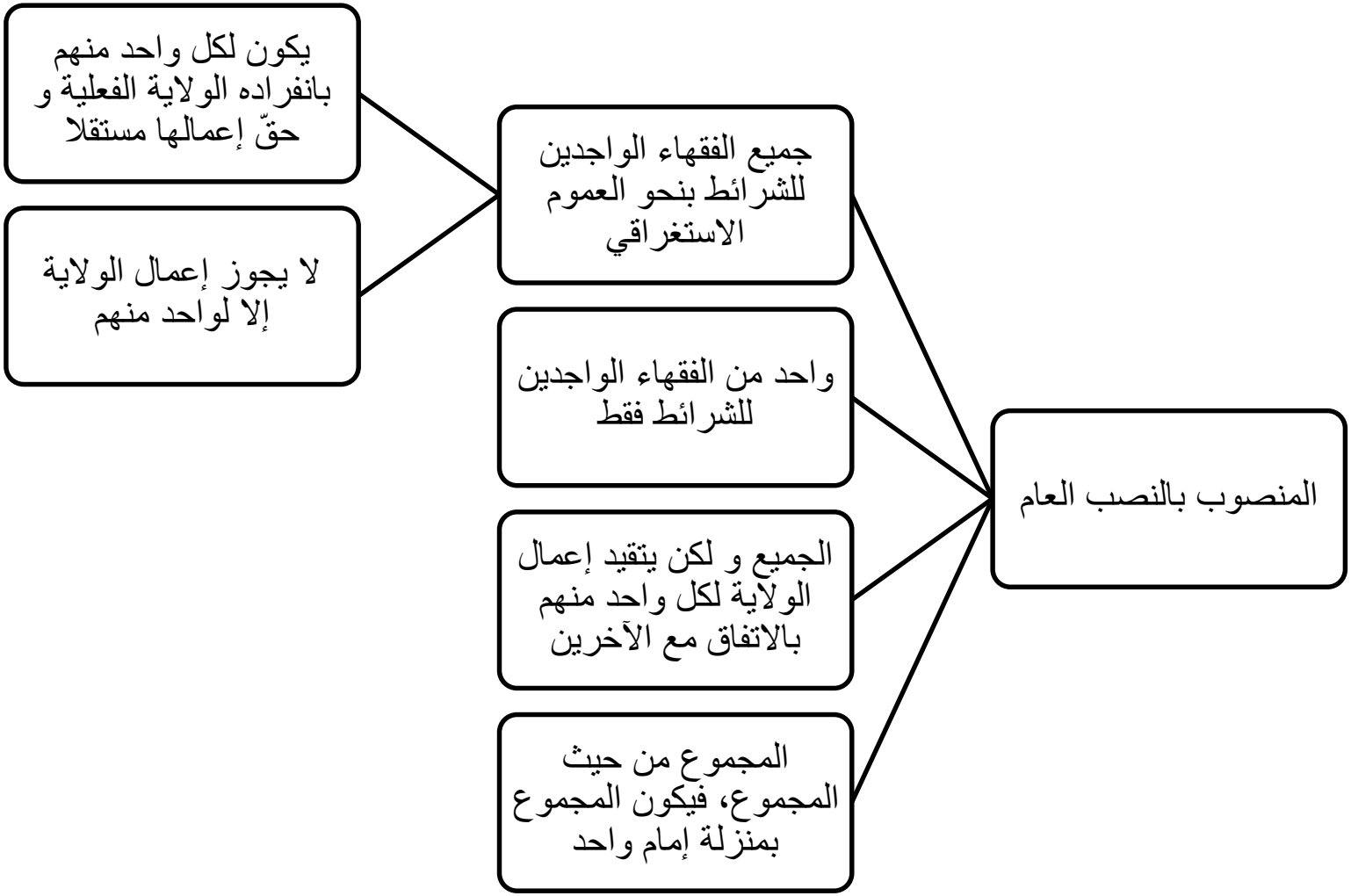

دراسات فی ولایة الفقیه و فقه الدولة الإسلامیة؛ ج۱، ص: ۴۰۹

إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ

- الأول: أن يكون المنصوب من قبل الأئمة «ع» جميعهم بنحو العموم الاستغراقى، فيكون لكل واحد منهم بانفراده الولاية الفعلية و حق إعمالها مستقلا.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية؛ ج۱، ص: ۴۰۹

إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ

- الثانی: أن یکون المنصوب الجمیع کـذلک، و لکـن لا یجوز إعمال الولایة إلا لواحد منهم.

إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ

- الثالث: أن يكون المنصوب واحدا منهم فقط.
- الرابع: أن يكون المنصوب الجميع، و لكن يتقيد إعمال الولايۀ لكل واحد منهم بالاتفاق مع الآخرين.
- الخامس: أن يكون المنصوب للولايۀ هو المجموع من حيث المجموع، فيكون المجموع بمنزلۀ إمام واحد و يجب إطباقهم فی إعمال الولايۀ.
- و مآل هذين الاحتمالين الی واحد، كما لا يخفی.

دراسات فی ولايۀ الفقيه و فقه الدولۀ الإسلاميۀ، ج۱، ص: ۴۱۰

امكان النصب العام

- و يرد على الاحتمال الأوّل قبح هذا النصب على الشارع الحكيم.
- فإن اختلاف أنظار الفقهاء غالبا فى استنباط الأحكام و فى تشخيص الحوادث اليومية و الموضوعات المبتلى بها و لا سيّما الأمور المهمة منها مثل موارد الحرب و الصلح مع الدول و الأمم المختلفة مما لا ينكر.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج١، ص: ٤١٠

امكان النصب العام

- فعلي فرض نصب الجميع و تعدّد الولاة بالفعل لو تصدّى كل واحد منهم للولاية و أراد إعمال فكره و سليقته لزم الهرج و المرج و نقض الغرض. إذ من الأغراض الأساسية للحكومة هو حفظ النظام و توحيد الكلمة،

دراسات فی ولایة الفقیه و فقه الدولة الإسلامیة، ج۱، ص: ۴۱۰

امكان النصب العام

- و قد مرّت روايات دالّة على كون الإمامة نظاما للأمة:
- منها: قوله «ع» على ما فى الغرر و الدرر للآمدى: «الإمامة نظام الأمّة.» «۱»
- (۱)- الغرر و الدرر ۱/ ۲۷۴، الحديث ۱۰۹۵.

امكان النصب العام

- هذا مضافا إلى دلالة الروايات على بطلان هذا الفرض:
- ١- ففى الغرر و الدرر: «الشركة فى الملك تؤدّى إلى الاضطراب.» «٢»
- (٢)- الغرر و الدرر ٢/ ٨٦، الحديث ١٩٤١.

امكان النصب العام

- ٢- و فى رواية العلل التى مرّت قطعة منها فى الدليل الثالث من أدلّة لزوم الحكومة عن الرضا «ع»: «فإن قال: فلم لا يجوز أن يكون فى الأرض إمامان فى وقت واحد أو أكثر من ذلك؟ قيل: لعلل:

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج١، ص: ٤١١

امكان النصب العام

- منها: أن الواحد لا يختلف فعله و تدبيره و الاثنين لا يتفق فعلهما و تدبيرهما. و ذلک أنا لم نجد اثنين إلا مختلفى الهمم و الإرادة.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج۱، ص: ۴۱۱

امكان النصب العام

- فإذا كانا اثنين ثم اختلفت هممهما و إرادتهما و تدبيرهما و كانا كلاهما مفترضى الطاعة لم يكن أحدهما أولى بالطاعة من صاحبه، فكان يكون فى ذلک اختلاف الخلق و التشاجر و الفساد،

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج١، ص: ٤١١

امكان النصب العام

- ثم لا يكون أحد مطيعا لأحدهما إلا و هو عاص للآخر، فتعمّ المعصية أهل الأرض، ثم لا يكون لهم مع ذلک السبيل إلى الطاعة و الإيمان و يكونون إنما أتوا فى ذلک من قبل الصانع الذى وضع لهم باب الاختلاف و التشاجر، إذ أمرهم باتباع المختلفين.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج١، ص: ٤١١

امكان النصب العام

- و منها: أنه لو كانا إمامين كان لكل من الخصمين أن يدعو إلى غير ما يدعو إليه صاحبه فى الحكومة، ثم لا يكون أحدهما أولى بأن يتّبع من صاحبه، فتبطل الحقوق و الأحكام و الحدود.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية؛ ج۱، ص: ۴۱۱

امكان النصب العام

- و منها: أنه لا يكون واحد من الحجتين أولى بالنطق و الحكم و الأمر و النهى من الآخر. فإذا كان هذا كذلک وجب عليهما أن يبتدءا بالكلام و ليس لأحدهما أن يسبق صاحبه بشيء إذا كانا فى الإمامة شرعا واحدا. فإن جاز لأحدهما السكوت جاز السكوت للآخر مثل ذلک. و إذا جاز لهما السكوت بطلت الحقوق و الأحكام و عطّلت الحدود و صار الناس كأنهم لا إمام لهم.» «۱»

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية؛ ج۱، ص: ۴۱۱

امكان النصب العام

- و قد مرّ البحث فی سند الحدیث هناک، فراجع. و آثار الصدق و الحقیقة ظاهرة علی مضمونه. فکم قد سفکت الدماء المحترمة و هتکت الأعراض و تعطلت مصالح المسلمین فی موارد اختلاف الولاة النافذین و إن کانوا بأنفسهم مقدّسین منزّهین، کما لا یخفی علی أهل الدرایة و الاطلاع علی الحوادث التاریخیة.

دراسات فی ولایة الفقیه و فقه الدولة الإسلامیة؛ ج۱، ص: ۴۱۱

امكان النصب العام

- ٣- و فى صحيحة الحسين بن أبى العلاء: قلت لأبى عبد اللّه «ع»: تكون الأرض ليس فيها إمام؟ قال: لا. قلت: يكون إمامان؟ قال: لا إلا و أحدهما صامت. «٢»

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية؛ ج١، ص: ٤١١

امكان النصب العام

-

- (١)- عيون أخبار الرضا ٢/ ١٠١ البـاب ٣٤، الحـديث ١. و علل الشـرائع ١/ ٢٥٤، البـاب ١٨٢ (بـاب علـل الشرائع)، الحديث ٩.
- (٢)- الكافى ١/ ١٧٨ كتاب الحجة، باب أن الأرض لا تخلو من حجة، الحديث ١.

امكان النصب العام

- ۴- و فی البحار عن الصدوق فی کمال الدین بسند صحیح، عن ابن أبی یعفور أنه سأل أبا عبد اللّه «ع» هل یترک الأرض بغیر إمام؟ قال: لا. قلت: فیکون إمامان؟ قال: لا إلا و أحدهما صامت. «۱»

دراسات فی ولایة الفقیه و فقه الدولة الإسلامیة، ج۱، ص: ۴۱۲

امكان النصب العام

- ۵- و فيه أيضا عنه بسند موثق عن هشام بن سالم، قال: قلت للصادق «ع»:هل يكون إمامان في وقت؟ قال: لا إلّا أن يكون أحدهما صامتا مأموما لصاحبه، و الآخر ناطقا إماما لصاحبه. و أما أن يكون إمامين ناطقين في وقت واحد فلا. «۲»

دراسات فی ولایة الفقیه و فقه الدولة الإسلامیة، ج۱، ص: ۴۱۲

امكان النصب العام

- ۶- و فيه أيضا عن بصائر الدرجات بسنده عن عبيد بن زرارة، قال: قلت لأبى عبد اللّه «ع»: ترک الأرض بغير إمام؟ قال: لا. قلنا: تكون الأرض و فيها إمامان؟قال: لا إلّا إمامان أحدهما صامت لا يتكلّم، و يتكلم الذى قبله. و الإمام يعرف الإمام الذى بعده. «۳»

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج۱، ص: ۴۱۲

امكان النصب العام

- ۷- و فی صحیح مسلم بسنده عن أبی سعید الخدری، قال: قال رسول اللّه «ص»: «إذا بویع لخلیفتین فاقتلوا الآخر منهما.» «۴»
- إلی غیر ذلک من الروایات.هذا.

دراسات فی ولایة الفقیه و فقه الدولة الإسلامیة، ج۱، ص: ۴۱۲

امكان النصب العام

- و أمير المؤمنين «ع» مع كراماته الباهرة و فضائله الظاهرة لم يكن يتدخل فى الأمور الولائية فى عصر النبى «ص» إلا باذنه و تحت أمره و نظره. و كذلك سيد الشهداء «ع» فى عصر الإمام المجتبى «ع».

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج۱، ص: ۴۱۲

امكان النصب العام

- و فی خبر عمران بن حصین، عن النبی «ص»: «... ما تریدون من علیّ؟ إن علیا منّی و أنا منه، و هو ولی کل مؤمن من بعدی.» «۵»
- فجعل الولایة له «ع» من بعده.

دراسات فی ولایة الفقیه و فقه الدولة الإسلامیة، ج۱، ص: ۴۱۲

امكان النصب العام

-

- (١)- بحار الأنوار ٢٥/ ١٠٦، كتاب الإمامة، باب أنه لا يكون إمامان فى زمان واحد ...، الحديث ٢.
- (٢)- بحار الأنوار ٢٥/ ١٠٦، باب أنه لا يكون إمامان فى زمان واحد ...، الحديث ٣.
- (٣)- بحار الأنوار ٢٥/ ١٠٧، باب أنه لا يكون إمامان فى زمان واحد ...، الحديث ٦.
- (٤)- صحيح مسلم ٣/ ١٤٨٠، كتاب الإمارة الباب ١٥ (باب إذا بويع لخليفتين)، الحديث ١٨٥٣.
- (٥)- سنن الترمذى ٥/ ٢٩٦، الباب ٨٢ (باب مناقب على بن أبى طالب) من أبواب المناقب، الحديث ٣٧٩٦.

امكان النصب العام

- و إذا لم تصحّ ولايۀ إمامين معصومين فی عصر واحد مع عصمتهما فكيف تصح الإمامۀ و الولايۀ الفعليۀ المطلقۀ لعشر فقهاء مثلا فی عصر واحد على أمّۀ واحدۀ؟!
- كيف؟! و لو كان فيهما آلهۀ إلا اللّه لفسدتا فكيف بتعدد الولاۀ و السلطات البشريۀ؟

دراسات فی ولايۀ الفقيه و فقه الدولۀ الإسلاميۀ، ج۱، ص: ۴۱۳